

بدعم من تدفقات العملات الأجنبية، المركزي يرفع الاحتياطيات ويحول صافي الالتزامات الأجنبية لدى البنوك إلى صافي أصول

منى بدير

محلل اقتصادي أول

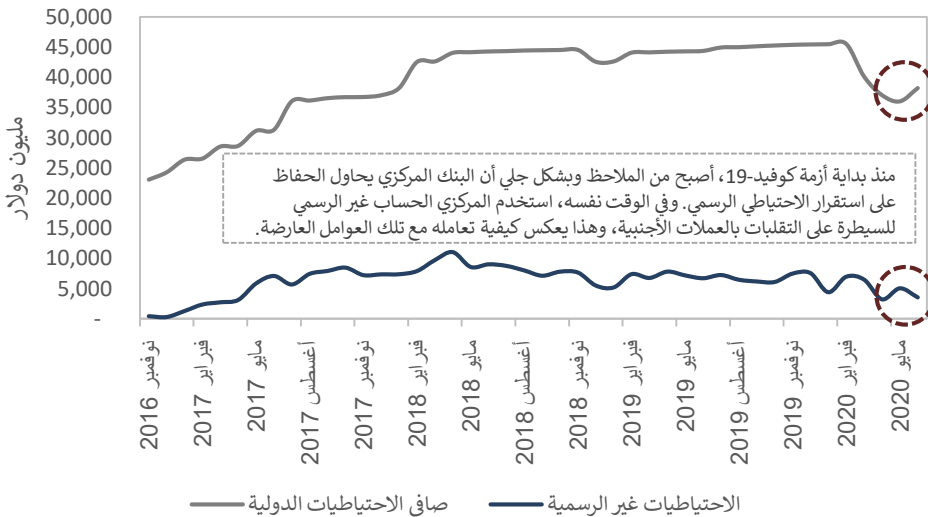
ت: 202 3300 5722 +

MBedeir@egy.primegroup.org

ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية للمرة الأولى في ثلاثة أشهر، في حين تواجه الاحتياطيات غير الرسمية تراجعاً مفاجئاً. ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية في مصر بمقدار 2.2 مليار دولار بحلول نهاية يونيو 2020، بعد انخفاض قدره 9.5 مليار دولار في غضون ثلاثة أشهر (مارس - مايو) على خلفية خروج رؤوس الأموال نتيجة تفشي فيروس كورونا، واتجاه البنك المركزي لبناء حائط صد لتخفيف الضغوط على الجنيه المصري. بينما هبطت الاحتياطيات غير الرسمية بمقدار 1.5 مليار دولار، مما يعني أن الاحتياطيات الأجنبية للدولة (الرسمية وغير الرسمية) زادت بمقدار 693 مليون دولار بنهاية يونيو 2020. ويبلغ مستوى الاحتياطيات الأجنبية (الرسمية وغير الرسمية) حالياً 41.8 مليار دولار، وتغطي 8 أشهر من الواردات السلعية. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تلقت 2 مليار دولار من أصل 5.2 مليار دولار، بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) مدته 12 شهراً من صندوق النقد الدولي في يونيو، ومن المتوقع أن تتلقى الباقي على دفعتين بقيمة 1.6 مليار دولار في كل منهما.

البنك المركزي يغلق فجوة الالتزامات الأجنبية للبنوك التجارية بفضل تدفق السيولة بالعملات الأجنبية. كنا قد توقعنا سابقاً أن ينعكس إصدار السندات الدولية بقيمة 5 مليار دولار في مايو 2020 على قراءة الاحتياطيات الدولية في يونيو، ولكن قراءات يونيو لم تعكس ذلك. في الواقع، أظهرت بيانات صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية في مايو أن البنك المركزي اختار توجيه عائدات إصدار السندات الدولية إلى القطاع المصرفي. وفقاً لبيانات البنك المركزي، قفزت الأصول الأجنبية للبنوك التجارية في مايو بمقدار 6.3 مليار دولار، لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 19.3 مليار دولار منذ صدمة تفشي جائحة كورونا. جدير بالذكر أن البنوك التجارية تحملت القسط الأكبر من تكلفة تمويل خروج رؤوس الأموال بسبب اضطرابات كوفيد-19، حيث فقدت 10 مليار دولار من أصولها الأجنبية. تحول بند صافي الأصول الأجنبية للبنوك إلى صافي التزامات بقيمة 5 مليار دولار بنهاية أبريل مقارنة بصافي أصول عند 7.9 مليار دولار بنهاية فبراير 2020. وبنهاية مايو، تمكن البنك المركزي من سد هذه الفجوة حيث وصل مستوى صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك إلى 560 مليون دولار.

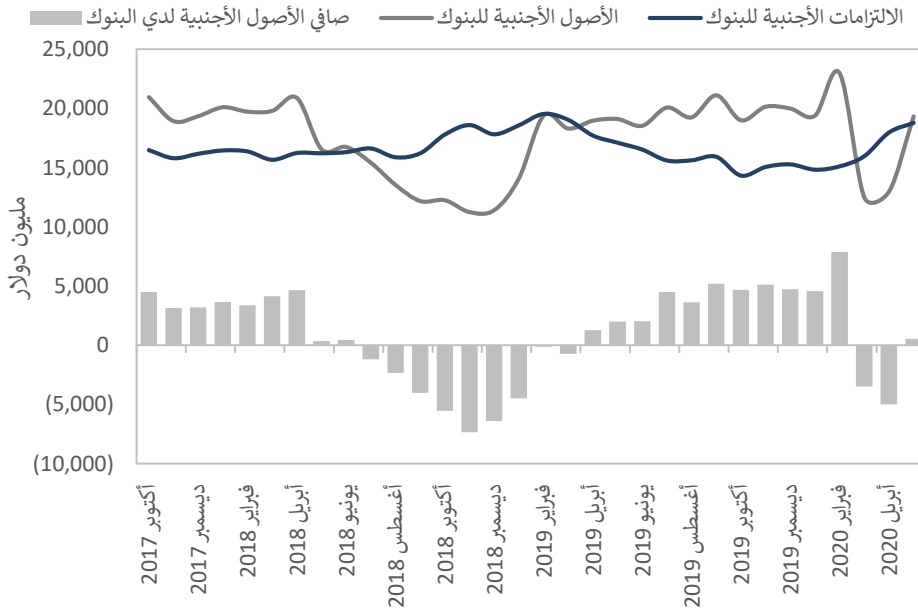
شكل 1: الاحتياطيات غير الرسمية - أداة لتحقيق الاستقرار في الحساب الرسمي



المصدر: البنك المركزي المصري.

الضغوط على الجنيه المصري دفعته لأدنى مستوى منذ مارس 2020، بفضل انتعاش تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة ومرونة الاقتصاد. استعادت التدفقات الأجنبية إلى سوق الدين المحلي بعضاً من خسائرها حيث تلقت الدولة 440 مليون دولار هذا الأسبوع، مما يشير إلى أن الأسوأ بالنسبة للجنيه المصري قد مر. إن الانتعاش في تدفقات رؤوس الأموال والتدفقات الأجنبية الأخيرة التي تلقتها الدولة (10 مليار دولار) من شأنه أن يخفف من الضغوط على العملات الأجنبية في الأجل القصير، في الوقت الذي لا تزال فيه عائدات العملات الأجنبية الرئيسية تواجه طريق وعرة للتعافي. وفي الوقت نفسه، سيحافظ البنك المركزي على ثبات احتياطياته الخارجية للحفاظ على الثقة في الاقتصاد المحلي والعمل على تحييد المخاوف بشأن تأثير الصدمات الخارجية على الجنيه المصري والميزان الخارجي.

شكل 2: صافي الأصول الأجنبية للبنوك تحل محل الالتزامات الأجنبية وللمرة الأولى منذ فبراير 2020



المصدر: البنك المركزي المصري.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المرامي

العضو المنتدب

تليفون: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشموي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 5110

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد الحناوي

مدير فرع مدينة نصر

ت: +202 3300 5166

MElhenawy@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA

رئيس قسم البحوث

ت: +202 3300 5724

AElalfy@egy.primegroup.org

الفروع

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة

مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

مدينة نصر

9 شارع البطراوي

مدينة نصر، القاهرة

مصر

ت: +202 3300 8160

ف: +202 3305 4622

الإسكندرية

7 شارع ألبرت الأول

سموحة، الإسكندرية

مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجيزة

مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداء مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها باعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محللاً للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن إتباع هذا التقرير أيًا كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعني هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو ربطتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.